

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/24
20 December 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

الحق في التنمية

تقرير الأمين العام المقدم وفقا لقرار اللجنة ٥/٢٠٠٠

المحتويات

الصفحة

٢ مقدمة
٢ أولا - الردود الواردة من الحكومات
٢ بوركينا فاسو
٣ كوبا
٥ الجمهورية التشيكية
٥ الهند
٨ العراق
٩ الكويت
١١ ثانيا - الردود الواردة من منظمات دولية
١١ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

مقدمة

طلبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٥/٢٠٠٠، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريراً شاملاً عن تنفيذ شتى أحكام هذا القرار. وتبعاً لذلك قامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠، بإرسال مذكرات شفوية إلى الدول والمنظمات الدولية تلتبس فيها معلومات تتصل بهذا القرار. وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، تلقت المفوضية ردوداً من حكومات أذربيجان وبوركينا فاسو والجمهورية التشيكية والعراق وكوبا والكويت والهند ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

أولاً - الردود الواردة من الحكومات

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠]

١ - تشير حكومة بوركينا فاسو إلى التطورات التالية المتعلقة بإعمال الحق في التنمية:

(أ) وجود رسالة نوايا بشأن سياسات التنمية البشرية، وذلك منذ عام ١٩٩٥. وهذه الوثيقة تجعل استراتيجية التنمية في البلد تتمحور حول مفهوم الأمن البشري؛

(ب) تنفيذ عدة برامج إنمائية قطاعية هامة؛

(ج) تطبيق نهج قائم على المشاركة عند وضع سياسات واستراتيجيات التنمية؛

(د) تعزيز الحكم الصالح؛

(هـ) وجود توجه جديد لدى الحكومة بشأن إيجاد تنسيق أفضل للمعونة العامة المقدمة من أجل التنمية.

٢ - وتقوم الحكومة بتنفيذ هذه البرامج والسياسات والاستراتيجيات بقصد إيجاد أوضاع معيشية أفضل، ولا سيما بالنسبة لأكثر الناس حرماناً.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠]

- ١- تأسف حكومة كوبا لإخفاق الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحق في التنمية في إحراز تقدم في الوفاء بولايته وفي تيسير تطبيق إعلان الحق في التنمية.
- ٢- وترى كوبا أن هذا الإخفاق ينبع من الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى أغلبية البلدان المتقدمة وما لدى هذه البلدان من نية حماية أوجه الظلم الأساسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي الدولي. ونتيجة لذلك، تلاحظ حكومة كوبا أن الفريق العامل لم يتمكن من أن يجتمع بصورة ناجحة قبل الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.
- ٣- وتعتقد حكومة كوبا أنه توجد عدة عقبات تعترض تنفيذ الإعلان بصورة فعالة. فعلى الرغم من أن إعلان وبرنامج عمل فيينا يؤكدان أن الحق في التنمية هو حق أساسي وغير قابل للتصرف ويشكل جزءاً لا يتجزأ من جميع حقوق الإنسان الأساسية، فإن عدة بلدان مصنعة ما زالت تحاول إلقاء ظلال الشك على هذا الحق وتحاول إعادة صياغة مضمونه.
- ٤- وتلاحظ حكومة كوبا أن التعاون الدولي من أجل إعمال الحق في التنمية هو حق أصيل من حقوق سكان الجنوب.
- ٥- وتجد كوبا أن العقبات التي تعترض إعمال هذا الحق قائمة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وقائمة هذه العقبات لا تعتبر جامعة شاملة، على الرغم من أنها تسلط الأضواء على المجالات التي تحتاج إلى اهتمام عاجل من جانب المجتمع الدولي كوسيلة لإعمال الحق في التنمية. أما على الصعيد الوطني، فتشير كوبا إلى ما يلي:
 - (أ) عدم وجود الإرادة السياسية من جانب بعض الحكومات لتلبية احتياجات قطاعات معينة من السكان، وهو ما يترتب عليه تهميش هذه القطاعات عن طريق الفقر والامية وسوء التغذية؛
 - (ب) الحدود التي ترد على الموارد وتخصيص الموارد بشكل غير كاف للسياسات والبرامج الموجهة نحو التدريب وتحسين ما تحتاج إليه التنمية من رأس مال بشري وهياكل أساسية؛
 - (ج) عدم المساواة في توزيع الموارد والممتلكات داخل البلدان؛

(د) عدم كفاية المشاركة الشعبية في آليات صنع القرار في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) الحدود التي ترد على قدرة الدول على إعادة توزيع الموارد الوطنية، بسبب ما يحدثه تنفيذ سياسات ليبرالية جديدة من عمليات خصخصة وإعادة تشكيل للهياكل العامة. وتتصل هذه المسألة اتصالاً وثيقاً بقدرة الدول على تقديم الخدمات الأساسية.

٦- أما على الصعيد الدولي، فإن العقبات القائمة تشمل ما يلي:

(أ) نقل رؤوس الأموال من اقتصادات الجنوب نتيجة لخدمة الديون الخارجية؛

(ب) وجود شروط تجارية تتسم بعدم المساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فقد تناقصت أسعار السلع الأساسية بينما تصاعد سعر النفط خلال عام ٢٠٠٠، وهو وضع أدى إلى تفاقم حالة البلدان النامية كمستوردة صافية للوقود؛

(ج) الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات عبر الوطنية التي تحتكر الأسواق الدولية الرئيسية، فتفرض أسعارها هي على السوق بينما تستبعد في الوقت نفسه تماماً تقريباً من دفع الضرائب نتيجة للحاجة إلى المنافسة التي تفرضها العولمة الليبرالية الجديدة؛

(د) الانخفاض المطرد في المساعدة الإنمائية الخارجية إلى جانب الشروط التي تفرضها البلدان المانحة فيما يتصل بتقديم المساعدة الإنمائية، والتي تعمل بما يضر بقدرة البلدان النامية على تقرير أولوياتها وبرامجها الإنمائية الخاصة بها؛

(هـ) قيام البلدان المتقدمة بفرض حواجز أمام التجارة، مما يسد إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام الصادرات التقليدية للبلدان النامية؛

(و) سيطرة البلدان المتقدمة والشركات عبر الوطنية على التكنولوجيا سيطرة احتكارية عن طريق براءات الاختراع، وفرض عقبات عديدة على نقل التكنولوجيا والمعارف؛

(ز) قيام البلدان المتقدمة بفرض سياسات أدت إلى نزوح الأدمغة من البلدان النامية، مما يسبب نكسة لبرامج التدريب من أجل التنمية في البلدان النامية.

- ٧- وتعتقد حكومة كوبا أنه ينبغي للتضامن الإنساني أن يكسب المعركة ضد المفاهيم الليبرالية الجديدة الظالمة التي تعمل كأعمدة للنظام الاقتصادي الدولي القائم في الوقت الحاضر.
- ٨- وقد أتاح عقد مؤتمر للجنوب في هافانا في الآونة الأخيرة محاولة متواضعة لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب بهدف النهوض بالإعمال الكامل للحق في التنمية من أجل شعوب المنطقة. ويحتاج التعاون بين الشمال والجنوب إلى تشجيع مماثل.
- ٩- وسيؤدي الإعمال الكامل للحق في التنمية، فضلا عن استئصال شأفة الفقر، من أجل جميع الأفراد وجميع الشعوب في كوكب الأرض دورا هاما في إيجاد حلول للتحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية حاليا.
- ١٠- وتكرر كوبا إبداء استعدادها للاشتراك بنشاط في أعمال الفريق العامل وتأمل أن يتخذ هذا الفريق خطوات هامة في اتجاه إعمال حق من أهم حقوق الإنسان - وهو الحق في التنمية - لم يحظ بالاهتمام الذي يستحقه من جانب الأمم المتحدة، وهو أمر يؤسف له.

الجمهورية التشيكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠]

أحالت الجمهورية التشيكية إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان منشور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "تقرير التنمية البشرية: الجمهورية التشيكية، ١٩٩٩"، وذلك برسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأحالت المفوضية نسخة من هذا التقرير إلى الفريق العامل.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠]

- ١- تلاحظ حكومة الهند أنه بعد مرور ٥٠ عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن العالم ليس بحال من الأحوال قريبا من بلوغ الهدف المتمثل في "الكرامة الأصيلة للإنسان"، الموعود به في الإعلان العالمي، لصالح ملايين الناس في جميع أرجاء الكرة الأرضية.

٢- وكان إعلان الحق في التنمية تنويجا لعملية طويلة أدت إلى الاعتراف بهذا الحق بوصفه جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وقد أعاد إعلان وبرنامج عمل فيينا تأكيد وضع هذا الحق بوصفه حقا للكافة وغير قابل للتصرف. وعلى الرغم من جميع هذه المكاسب الهامة على الصعيد المفاهيمي، فلم يحرز سوى تقدم ضئيل في اتجاه أعمال الحق في التنمية. وقد بددت طاقات هائلة للغاية في مناقشة الأهمية التي ينبغي إيلاؤها لمجموعتي الحقوق. بيد أنه بالنظر إلى أن جميع الحقوق غير قابلة للتجزئة ومترابطة وبالنظر بصورة أخص - في رأي حكومة الهند - إلى أن الحق في التنمية يمثل حاصل الجمع بين مجموعتي الحقوق هذه، فإن هذا النقاش ينبغي أن يفسح المجال لإجراء مناقشة للخطوات الرامية إلى وضع الحق في التنمية موضع التطبيق. وينبغي أن يكون ذلك عندئذ هو موضع تركيز الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحق في التنمية.

٣- ومن رأي حكومة الهند أن وجود الفقر لا يمكن أن يكون مبررا لإنكار الحقوق المدنية والسياسية. وتؤكد الحكومة على أن الفقر والافتقار إلى التنمية يشكلان عقبة رئيسية أمام تحقيق التمتع بجميع حقوق الإنسان من جانب أولئك الواقعيين في دائرة الحرمان. ولذلك فإن التغلب على الفقر وتعزيز التنمية يجب أن يصبحا أولوية من الأولويات. وتلاحظ حكومة الهند أنه مما يثير الشعور بالفخر أن يعيش المرء في عالم يصبح فيه التعذيب أو الاحتجاز التعسفي لفرد ما في ركن ما من أركان العالم مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره. وفي الوقت نفسه فإنه ليس بوسع المجتمع الدولي ولا ينبغي له أن يظل غير مبال إذا ظل ملايين البشر واقعين في برائن الفقر المدقع.

٤- ويتطلب أعمال الحق في التنمية الأخذ بسياسات فعالة على الصعيد الوطني وكذلك إيجاد علاقات اقتصادية تتسم بالإنصاف وبيئة اقتصادية مساعدة والتعاون على الصعيد الدولي. ويعهد الإعلان إلى الدول بحق وواجب صياغة سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاه كامل السكان وجميع الأفراد. وينبغي للدول أن تؤدي هذا الواجب بكفاءة وفعالية. ولا يمكن ضمان أن تكون الإجراءات التي تتخذها الدول في هذا المجال محققة لأفضل مصالح شعوبها إلا بالديمقراطية والحكم القائم على الشفافية والمحاسبة والمشاركة. ووظيفة جهاز الرقابة لا يمكن أن يؤديها على أفضل نحو إلا شعب البلد الذي هو أفضل حكم بخصوص احتياجاته وأولوياته وكيف ينبغي قيام حكومته بتخصيص الموارد. أما قواعد الوصفات التي يؤمر بها من الخارج فإنها تحقق عكس المرجو منها وتتعارض مع تساوي الدول في السيادة وهو الأمر المعترف به في الإعلان نفسه. وينبغي ضمان ألا تصبح مفاهيم مثل الاتفاق الدولي أداة لفرض الشروط أو الشروط المضادة.

٥- وقد أشار الخبير المستقل عن صواب إلى أن البلدان النامية ليس لديها ما يكفي من الموارد وإلى أنها تفتقر إلى الوسائل الكافية لتحقيق معدل نمو مرتفع ارتفاعا معقولاً لاقتصادها أو لمستوى المعيشة فيها. وتسلم المادة ٤ من الإعلان بالحاجة إلى التعاون الدولي الفعال بغية تزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع

تنميتها الشاملة. وما لم يجر الاهتمام بهذا الجانب، فإن نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان والذي ينادى به كثيرا سيظل غير فعال.

٦- ووجود حق ما يفترض أداء واجب مقابل من جانب شخص ما لضمان الوفاء به. ومثل هذا الواجب فيما يتعلق بالحق في التنمية يقع ليس فقط على عاتق الدول ولكن أيضا على عاتق المجتمع الدولي. إذ لا يمكن للدول أن تضطلع بالتزاماتها بطريقة كاملة إذا ظل الوفاء بالالتزامات الدولية غير كامل. وفضلا عن ذلك، فإن حكومة الهند تلاحظ أن العالم اليوم هو قرية عالمية لم تعد فيها الحدود الوطنية تكفل أن يكون بلد ما محصنا من النفوذ الاقتصادي الخارجي. وهذه العوامل تشكل الأساس للعمل الدولي من أجل أعمال الحق في التنمية.

٧- وإحدى الخطوات الهامة في اتجاه توفير الموارد من أجل التنمية في البلدان النامية هي وقف وعكس الاتجاه التنازلي في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية والعمل على تدفق الموارد الخارجية للبلدان النامية. وفي الوقت نفسه، فإنه لا بد من تهيئة بيئة دولية مساعدة عن طريق إزالة أوجه الظلم التي يتسم بها الاقتصاد الدولي. وفي هذا الصدد، فإن بعض المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى الاهتمام بها هي كما يلي:

(أ) أن يكون للبلدان النامية قول أكبر في صنع قرارات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي؛

(ب) إعادة تشكيل هيكل النظام المالي الدولي بغية إزالة أوجه الظلم القائمة؛

(ج) إعادة النظر في دور المؤسسات المالية الدولية في وضع شروط لإعمال الحق في التنمية وإتاحة قول أكبر للبلدان النامية في أداء هذه المؤسسات لمهامها وهي المؤسسات التي ينبغي أن تكون شفافة تماما؛

(د) سد الفجوات التكنولوجية وفجوات المعرفة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بطريقة تتسم بالإنصاف؛

(هـ) النهوض بنظام تجاري مفتوح ومنصف مصمم لإتاحة إمكانيات أكبر لوصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة؛

(و) إيجاد حل شامل ودائم لأزمة الديون الخارجية التي تواجهها البلدان النامية.

٨- وتلاحظ حكومة الهند أن المجالات المذكورة أعلاه هي بالفعل موضع بحث في محافل دولية أخرى. بيد أن من المهم أن يوضح بجلاء المنظور الخاص بحقوق الإنسان وأن يجري رصد الإجراءات المتخذة من المنظور نفسه. وتود الحكومة الهندية أن يأذن الفريق العامل للخبير المستقل بإعداد دراسة تفصيلية عما ورد أعلاه وعن الجوانب

الأخرى ذات الصلة من البعد الدولي للحق في التنمية، بالتشاور مع الآليات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، وذلك كيما يبحثها الفريق العامل.

٩- وقد اتخذت الهند عدة خطوات في الماضي القريب فيما يتصل بإعمال الحق في التنمية. فميزانية الاتحاد للسنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ تهدف إلى وضع الهند على طريق قوامه تحقيق نمو مطرد ومنصف ومحقق لفرص العمالة قدره ٧-٨ في المائة في العام، بقصد استئصال شأفة الفقر من الهند في غضون عقد من الزمان. وقد جرى التأكيد بوجه خاص في الميزانية على تعزيز أسس الاقتصاد الريفي، وتنمية الموارد البشرية، وتعميم التعليم الابتدائي، ورعاية صحة المرأة والطفل، ومراجعة جميع التشريعات القائمة ومشاريع الحكومة بغية تعزيز دور المرأة في الاقتصاد الوطني. ولم تحمل الهند جانب التعاون الدولي من الحق في التنمية، وذلك على الرغم من قيود الموارد لديها. وهكذا، ولضرب مثال واحد فقط، فإن الحكومة قد ظلت تقدم نحو خمس مليارات روبية سنوياً من أجل التعاون التقني والاقتصادي مع البلدان النامية الأخرى.

العراق

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠]

١- تلاحظ حكومة العراق أنه على الرغم من الجهود الهادفة إلى إعمال الحق في التنمية، وخاصة بالنظر إلى أن هذا الحق يتمتع بالاعتراف الدولي به بوصفه حقاً غير قابل للتصرف، فإنه ما زالت توجد عقبات كثيرة تعوق الوفاء به وإعماله.

٢- فالتنمية تتطلب حداً أدنى من الاستقلال السياسي والسلم والأمن على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. كذلك فإنها تتطلب إقامة علاقات اقتصادية تتسم بالانصاف والمساواة وتعاوناً دولياً قوياً بين الدول. وهذا التعاون يشمل من بين أهدافه مساعدة الدول الفقيرة على إعمال الحق في التنمية وتدعيم اقتصادها.

٣- وتؤكد حكومة العراق الحق في تقرير المصير وممارسة سيادتها الدائمة على مواردها، وترفض جميع أشكال الهيمنة والسيطرة الأجنبية، اللتين كثيراً ما يجري ممارستهما عن طريق الشركات عبر الوطنية، أو أي شكل آخر من أشكال الهيمنة ضد البلدان النامية بهدف استغلال مواردها وثرواتها.

٤- كذلك فإن الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن على عدد من الدول هي في كثير من الأحوال بلدان نامية، فضلاً عن الإجراءات القسرية الأحادية الطرف، تشكل عقبات تعوق إعمال الحق في التنمية. وهذه

العقبات تسفر عن خسائر بشرية ومادية تلحق بعملية التنمية وتحتاج إلى سنوات طويلة لإصلاحها، ولا سيما عندما تدوم هذه الجزاءات لفترة طويلة بل لا حد لها.

٥- ويتسبب العدوان العسكري الأجنبي، الذي تشنه بعض الدول الكبرى دون موافقة الأمم المتحدة، في إلحاق أضرار كبيرة بعملية التنمية للبلدان المستهدفة بهذا العدوان ومعها بلدان ثالثة أخرى. وتؤدي مثل هذه التدابير إلى تعكير صفو السلم والأمن في المنطقة، وهما أحد الأسس التي تقوم عليها التنمية.

٦- والعلاقات الاقتصادية القائمة على سياسة الاستقطاب هي والمحاولات الكثيرة المبذولة من جانب عدد من الدول الثرية والهادفة إلى فرض نظام اقتصادي من نوع معين على العالم من أجل خدمة وتحقيق مصالحها تسببان أزمات اقتصادية حادة في البلدان النامية كما تؤثران بصورة معاكسة على أعمال الحق في التنمية.

٧- كذلك فإن مشكلة الديون الخارجية، وبرامج التكيف الخارجي، وعولمة الاقتصاد الدولي، وعدم المساواة في إمكانية الوصول إلى الأسواق، وانحياز أسعار السلع الأساسية، والمضاربة في العملات الصعبة تشكل جميعا عقبات تعوق التنمية وتلحق الضرر بالاستقلال السياسي للبلدان النامية وبسياساتها الاقتصادية الإنمائية وبقدرة على التنبؤ بتطوير وضعها الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

٨- وينبغي عدم قصر أعمال الحق في التنمية على توفير الطعام والصحة والإسكان والتعليم وبعض الخدمات الحيوية، بل ينبغي وضعه في الاعتبار في كل جانب عملي يتصل بتحقيق التقدم والتنمية في جميع الميادين الاقتصادية (بما في ذلك الصناعية والزراعية) والاجتماعية والثقافية.

٩- ومن المهم أيضا إدراج إعلان الحق في التنمية في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.

الكويت

[الأصل: بالعربية]

[٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠]

١- تقيم حكومة الكويت بالغ الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وما يتصل بها من قضايا التنمية. وينعكس هذا الاهتمام في اعتماد الدولة لتدابير على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. أما على الصعيد الوطني، فقد أكدت الحكومة على أن همزة الوصل في عملية التنمية هي البشر. وتبعا لذلك، سعت الكويت إلى تحسين مستوى معيشة مواطنيها وإلى ضمان أن يتمتعوا بالحماية والرعاية وبحياة كريمة، على النحو الذي يتجلى فيما يلي:

(أ) قامت الحكومة في عام ١٩٧٤ بإنشاء هيئة عامة للإسكان أشرفت على إتمام مشاريع تشييد عديدة في إطار خطة التنمية الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، يتاح قرض إسكاني قدره ٧٠.٠٠٠ دينار كويتي لتمكين المواطنين من تشييد منازلهم؛

(ب) تؤمن الحكومة بحق كل فرد في التعليم. وهذا الحق مكفول بموجب المادتين ١٣ و ٤٠ من الدستور. وقد انخفض معدل الأمية لدى الكويتيين، على النحو الذي يتبين من تعداد عام ١٩٩٨، إلى ٤ في المائة للرجال و ١٢,٥ في المائة للنساء؛

(ج) تكفل الحكومة حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية. وتبعا لذلك، أنشئت في جميع أرجاء الكويت مستشفيات عامة ومتخصصة ومراكز صحية عديدة. وفي عام ١٩٩٨، بلغ الانفاق الحكومي على الرعاية الصحية ٢٨٧,٥ مليون دينار كويتي. وأنشأت الحكومة مراكز لرعاية الأمومة والطفولة في جميع أرجاء الكويت وهي ملتزمة بضمان إمداد منازل جميع سكانها بمياه الشرب النقية؛

(د) إن عملية التنمية في الكويت مشكلة بطريقة تتيح فرص عمل للأفراد في شتى ميادين العمل. ولكل فرد كامل الحرية في اختيار نوع العمل، تبعا لتدريبه وقدراته؛

(هـ) تحاول الحكومة ضمان توفير السلع الأساسية عن طريق دعم أسعار السلع؛

(و) يتمتع جميع المواطنين وغير المواطنين، قانونا، بالخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة، بما في ذلك مؤسسات الرعاية الاجتماعية، من أجل المسنين وأصحاب العاهات والمعوقين وغيرهم من الفئات الخاصة التي تحتاج إلى مساعدة اجتماعية؛

(ز) تبدي الحكومة اهتماما كبيرا بالمرأة التي تشكل قوة عمل ذات كفاءة في شتى قطاعات العمل. وفي هذا الصدد، فإن المرأة كانت في عام ١٩٩٦ تشكل ٢٨ في المائة من مجموع قوة العمل الوطنية في شتى قطاعات العمل. كذلك فإن دور المرأة الكويتية، بعيدا عن أن يقتصر على المشاركة في قوة العمل التي تحصل على أجور، يمتد أيضا إلى المشاركة في الخدمة الاجتماعية والعمل التطوعي عن طريق المؤسسات الوطنية التي تعمل في ميادين شتى والتي ترصد مشاكل المرأة وتقتراح حلولاً لها بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة.

٢- أما على المستوى الدولي فإن المبادرات التالية ذات صلة به. فالكويت من بين البلدان الرئيسية المانحة للمعونة بحكم رغبتها في تخفيف عبء الفقر في البلدان النامية. وأكثر هذه الجهود جدارة بالذكر هو الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي أنشئ في عام ١٩٦١ لمساعدة البلدان العربية والنامية على تنمية اقتصاداتها وذلك بتقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة منخفضة جدا.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بلغ رأس مال الصندوق ٢ ٠٠٠ مليون دينار كويتي (أكثر من ٦ مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة) وبلغت قيمة قروضه المقدمة إلى ٨٩ بلدا مستفيدا ٢ ٧٦٨,٧ مليون دينار كويتي.

٣- أما المؤسسات الوطنية الأخرى التي تؤدي دورا في هذا الميدان فتشمل بيت الزكاة الكويتي، الذي يضطلع بعمل إنساني ويسعى إلى الاسهام في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في بلدان أخرى. وبلغ مجموع إنفاق بيت الزكاة في ميدان التنمية والمساعدة ٧٣٤ ٦٠١ ٤ دينار كويتي في عام ١٩٩٦. ووفقا لحكومة الكويت، فإن الكويت تقدم معونة إلى كثير من بلدان العالم ويبلغ نصيب هذه المعونة ٣-٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وهو ما يزيد على نسبة الـ ٠,٧ في المائة المحددة في الالتزام ٩ من إعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية والمعتمد في عام ١٩٩٥.

٤- وتؤكد حكومة الكويت أيضا على أن عملية التنمية وإعمال الحق في التنمية يتطلبان ليس فقط الاستقرار والسلم والأمن المستمرين على الصعد الوطني والإقليمي والدولي ولكن أيضا بيئة مؤاتية لإعمال هذا الحق وإزالة العقبات التي تعوق التمتع به. فقد عانت الكويت من انقطاع في عملية تنميتها بسبب الحرب التي شنها العراق عليها. وقد امتدت الأضرار والخسائر الناتجة عن الاحتلال إلى جميع القطاعات والأنشطة في البلد. وفي ضوء هذه التجربة، يمكن لدولة الكويت أن تؤكد أنه للحفاظ على بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تفضي إلى إعمال الحق في التنمية، يتعين على جميع الدول الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لتسوية المنازعات ويتعين عليها بالمثل بالامتناع عن الغزو العسكري أو ضم الأراضي بالقوة والامتناع عن أي شكل من أشكال العدوان ضد السيادة الإقليمية للدول الأخرى وعن أي أعمال استفزازية أو عدائية ضد الدول المجاورة.

ثانيا- الردود الواردة من منظمات دولية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠]

١- تلاحظ اليونسكو أن الروابط المتبادلة بين التنمية واستئصال شأفة الفقر واحترام حقوق الإنسان، وهي الروابط المؤكدة عليها بقوة في القرار ٥/٢٠٠٠، تتفق مع نهج اليونسكو بشأن التنمية واستئصال شأفة الفقر. وتسلم اليونسكو بأن التنمية حق من حقوق الإنسان، تزداد سرعة إعماله باستئصال شأفة الفقر. فالفقر

المدفع وبالتالي الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية يشكلان انتهاكا لحقوق الإنسان نظرا إلى أن الفقر المدقع هو العقبة الرئيسية التي تعترض إعمال جميع حقوق الإنسان - المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٢- وتشارك اليونسكو في عملية فهم الأسباب الجذرية للفقر وعدم تنفيذ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان - سواء كانت هذه الأسباب في منشئها دولية أو وطنية، أو كانت متأصلة في الهياكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية. وتؤكد إجراءات اليونسكو على الأبعاد التالية في مجال إعمال الحق في التنمية: مباشرة حقوق الإنسان بوصفها مبدأ توجيهيا للتنمية؛ وبناء القدرات الذاتية وتنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم على جميع المستويات وطوال الحياة؛ والحكم الديمقراطي القائم على المشاركة؛ وإدماج العوامل الثقافية في استراتيجيات التنمية؛ والوعي البيئي؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٣- وتأخذ اليونسكو بنهج بشأن التنمية قائم على الحقوق يتألف من شقين: التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية من ناحية - وخاصة حق الناس في حرية التعبير والمشاركة - والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الناحية الأخرى، وخاصة تحرر الناس من العوز. ولا يمكن فصل هذين الشقين أحدهما عن الآخر. فاستراتيجيات اسئصال شأفة الفقر تتحقق على أفضل نحو ممكن عن طريق التنمية القائمة على المشاركة. كما أن المشاركة تجعل التنمية مدفوعة بعامل الطلب، ومتجهة من أسفل إلى أعلى، بدلا من أن تكون متجهة من أعلى إلى أسفل ومدفوعة بعامل العرض. ويشكل بناء القدرات البشرية وضمان الحكم الصالح عنصرين لا غنى عنهما من عناصر الحق في التنمية.

٤- وقد جاء في توافق آراء برازيليا (إعلان مؤتمر القمة الإقليمي للتنمية السياسية والمبادئ الديمقراطية) الذي اعتمد برعاية اليونسكو أنه يجب على الدول أن تعقد عهدا جديدا بشأن الحكم على صعيد العالم. ويتعين أن يشمل هذا العهد عقدا أخلاقيا جديدا فيما يتعلق بالسلام وترتيبات جديدة ترمي إلى جعل التدفقات الاقتصادية الدولية منصفة، وإلى السيطرة على المضاربة المالية وإضفاء الديمقراطية على الاتصالات لكي يمكن بناء نظام تنمية قائمة على المشاركة.

٥- ومن أجل الهدف الدولي المتمثل في تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر بحلول عام ٢٠١٥ بمقدار النصف، دعا المؤتمر العام إلى اليونسكو، في القرار ٥٣ المعتمد في دورته الثلاثين المعقودة في عام ١٩٩٩، المدير العام إلى أن يجعل من تخفيف الفقر أولوية طويلة الأجل لليونسكو في القرن الحادي والعشرين في جميع ميادين اختصاصها. واستجابة لذلك، قامت اليونسكو بوضع استراتيجية بشأن التنمية والقضاء على الفقر من أجل اليونسكو، سيجري تنفيذها عن طريق نهج متكامل تقوم بتنسيقه إدارة برنامج التحولات الاجتماعية وتشترك فيه جميع برامج المنظمة. وعن طريق هذا الإطار المشترك، ستركز اليونسكو على دفع واضعي السياسات على جميع

المستويات إلى التصدي للفقر باعتبار ذلك الأولوية العليا، ولذلك فإنها تستهدف إلى تعزيز الجهود العامة والخاصة والمجتمعية المبذولة ضد الفقر. وتحقيقا لهذا الغرض، سيُشمل الإطار أنشطة ستركز على ثلاثة مجالات عمل رئيسية هي:

(أ) التمكين للفقراء وبناء قدرتهم على المناصرة والمطالبة بحقوقهم، والتفاوض - عن طريق المشاركة الفعالة - بشأن السياسات التي تؤثر عليهم ودعم وتصميم وتنفيذ هذه السياسات؛

(ب) مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق جدول الأعمال الدولي للتنمية عن طريق تعظيم قدراتها على تصميم سياسات محققة لصالح الفقراء في إطار ولاية اليونسكو؛

(ج) القيام، عن طريق جهود الدعوة إزاء القطاعات والجماعات الممكنة، بتحقيق التزام أعمق بإستئصال شأفة الفقر وتحسين فهم الطرق التي يشكل بها استمرار الفقر انتهاكا لحقوق الإنسان وتقويضاً لرفاهية الجميع.

٦- وسيكون وضع النهج المتعلقة بالفقر والقائمة على الحقوق موضع التطبيق أحد المجالات ذات الأولوية التي ستشكل الأساس الذي تقوم عليه الأنشطة داخل الإطار المذكور للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. وعند تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتخفيف من الفقر في إطار هذا المجال المواضيعي، ستشجع اليونسكو على التسليم بالروابط العريضة والمتنوعة القائمة بين الحقوق والفقر. وفضلا عن ذلك، فإن اليونسكو ستعزز بإجراء بحوث ونشر معلومات حول السياسات القانونية والممارسات الفعلية فيما يتعلق بجميع الحقوق على الصعيد الدولي؛ وسيجري التشجيع على إجراء تحسينات للسياسات والممارسات القائمة وذلك على الصعيد الوطني، كما سيجري التمكين لمنظمات المجتمع المدني، ولا سيما منها منظمات الفقراء.

٧- وثمة مجال آخر من مجالات الأولوية سيتمثل في "التمكين للناس عن طريق التعليم والتدريب". وسيجري النهوض بهذا المجال من مجالات الأولوية باعتباره عنصرا من عناصر متابعة إطار عمل دكاكر المعتمد في الحفل التعليمي العالمي الذي نظم في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وفي هذا السياق، ستؤكد استراتيجية اليونسكو فيما يتعلق بالقضاء على الفقر على إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى التعليم الأساسي كحق من حقوق الإنسان يتمشى مع الفقرة ٦ من إطار عمل دكاكر.

٨- كذلك فإن استراتيجية اليونسكو للقضاء على الفقر ستتيح إطارا لمشاركة اليونسكو داخل "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" و"ورقات استراتيجية الحد من الفقر". ونظرا إلى هذا الالتزام، فإن اليونسكو تشجع الحكومات على أن تدعوها إلى المشاركة النشطة في وضع وتنفيذ ورقاتها لاستراتيجية الحد من الفقر وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.